

البرنامج النووي الإيراني: بين الضغوط الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية 2-2

29-8-2004

كما أن هناك أهمية أخرى لإيران في تقديرات روسيا تجاه الشرق الأوسط بعامة، الذي يتعرض منذ فترة لعملية تفكيك بقيادة الولايات المتحدة، بهدف إعادة تركيب هياكله وفقا لرؤى جديدة. من هنا فالتعاون المشترك بين موسكو وطهران، يتجاوز محددات البعد العسكري. الأمر الذي أوقع روسيا بين شقي رحى مصالحها الحيوية واعتباراتها الاستراتيجية مع واشنطن، ومدى ما تمثله طهران من مدخلات استراتيجية لموسكو، الأمر الذي أفضى إلى شيء من المراوحة السياسية. وفى هذا السياق

بقلم شريف شعبان مبروك

مواد ذات علاقة

[البرنامج النووي الإيراني: بين الضغوط الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية 2-1](#)

إيران و"إسرائيل" .. والاتجاه المعاكس:

وفي مهب الريح تجد إيران نفسها أيضا مرشحة إلى أبعد الحدود لمواجهة عاصفة "إسرائيلية" تتمثل في ضربة عسكرية سريعة لمفاعل بوشهر النووي. والمعروف أن "إسرائيل" وبعد غياب العراق عن الساحة كعدو إستراتيجي، لا تجد أمامها إلا إيران "الشوكة الأخيرة" في حلق تل أبيب، والتي تتحين الفرصة لها منذ أمد بعيد للخلاص منها عبر التخلص من نظام الملالي وآيات الله . ومما يعزز من صدقية الحديث عن العمل العسكري "الإسرائيلي" ضد إيران والذي يمكن أن يأتي مستقلا عن الولايات المتحدة، كما حدث مع المفاعل النووي العراقي عام 1981، أو يمكنه أيضا أن يأتي بالوكالة "الإسرائيلية" للولايات المتحدة، نقول ما يعزز ذلك هو التقرير السنوي الذي أعدته شعبة الاستخبارات "الإسرائيلية" العسكرية وفيه قدرت أن إيران ستمتلك قدرات نووية خلال ثلاث سنوات، لذا فإنها تشكل أكثر جهة تمثل خطورة على إسرائيل. هل معنى ذلك أن تبادر "إسرائيل" بضرورة وقائية استباقية للخلاص من الخطر المنتظر؟ الإجابة هذه المرة جاءت من خلال تقرير لصحيفة صندي تايمز اللندنية التي قالت إن "إسرائيل" تستهدف المفاعل النووي الإيراني وأنها قد تشن هجوما على بوشهر إذا أصرت روسيا على المضي قدما في خططها لإمداد طهران بالوقود اللازم لتشغيل هذا المفاعل. وإذا كان من الواضح أن "إسرائيل" تقترب وبشدة هذه المرة من إيران إلا أن واقع الحال يشير إلى وجود صعوبات في طريق تل أبيب - طهران، حيث إن خيارات "إسرائيل" لمواجهة هذا الخطر محدودة ، فإمكانية شن هجمات جوية وصاروخية ضد المواقع الإيرانية صعبة للغاية، ليس فقط بسبب بعد هذه الأهداف عن إسرائيل ، وما يتطلبه ذلك من التعاون مع دول أخرى فى المنطقة صديقة "إسرائيل" تسمح لطائراتها بعبور أجوائها، وإعادة تموين مقاتلاتها فى الجو، ولكن أيضًا بسبب تعدد وضخامة واتساع انتشار المواقع الإيرانية الصاروخية والنووية، والتي تزيد عن 30 موقعًا، ما بين مراكز أبحاث ومستودعات ومفاعلات ومصانع إنتاج الصواريخ بمكوناتها المختلفة وتجميعها، ومعامل إنتاج غازات الحرب الكيميائية والأسلحة البيولوجية، هذا بالإضافة لما تتطلبه هذه الخطة

الإسرائيلية من ضرورة تدمير وإسكات وسائل الدفاع الجوي الإيرانية والقواعد والمطارات ومحطات الرادار... إلخ، وبالتالي يستدعى إشراك أكثر من 150 طائرة قتالية وصواريخ باليستية أرض/ أرض، لضرب هذه الأهداف الإيرانية بالإضافة لتوفير ليس أقل من 100 مقاتلة اعتراضية تعين الأجواء الإسرائيلية ضد هجمات جوية إيرانية محتملة، ناهيك عن استنفار جميع وسائل الدفاع الجوي الأراضية الإسرائيلية للدفاع عن الأهداف الحيوية الإسرائيلية ذات القيمة الإستراتيجية، لاسيما المناطق السكانية، خاصة بطاريات الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز (باتريوت) و(آرو) للدفاع عن الأهداف الإسرائيلية فى مواجهة ضربات إيرانية انتقامية مؤكدة بواسطة صواريخ (شهاب - 3).

ومن هنا تبرز خطورة الخطة "الإسرائيلية" لضرب إيران، لاسيما وأنه من المستبعد أن تعتمد على دعم عسكري أمريكى لها بشكل مباشر، قد يعرض الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة والمصالح الأمريكية الأخرى المنتشرة على كل الساحة العالمية، لمخاطر لا حدود لها، ليس فقط من جانب القوات الإيرانية البحرية فى مياه الخليج، ولكن من قبل خلايا تنظيم القاعدة، خاصة وأن القوات الأمريكية غارقة فى المستنقع العراقى، وليس لديها استعداد للتورط فى المستنقع الإيرانى الذى لا خروج منه. وأيضاً، فإن البرنامج النووى الإيرانى كما يرى صموئيل بار المحلل فى معهد السياسات والاستراتيجيات للأبحاث "الإسرائيلية": يختلف عن المفاعل النووى العراقى فى أن الأخير كان مقام على وحدة أرضية واحدة "اوزيراك" بينما البرنامج الإيرانى موزع على عدة مواقع. وفى الوقت نفسه يرى روبرت جيتس المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، أن المفاعل النووى العراقى كان معزولاً نسبياً بينما المنشآت الإيرانية تقع فى المدن أو بالقرب منها مما يزيد من فرص إيقاع ضحايا مدنيين. وفى هذا السياق، وجهت القيادات العسكرية الإيرانية إنذاراً بالرد والوعيد على "إسرائيل". فيما ردت الدوائر الإيرانية، المنقسمة على المسألة، على تقارير المفتشين تارة بالتلويح بالإسحاب من المعاهدة، ومن الهيئة التنفيذية التي تتولى أعمال أحكام المعاهدة، وتارة ثانية بتهمة الوكالة، ومفتشها ومديرها العام محمد البرادعى، بالانصياع لأوامر أمريكية "إسرائيلية"، وتارة ثالثة بمطالبة المجتمع الدولى محاكمة إسرائيل على امتلاكها السلاح النووى وقسرها على التوقيع على المعاهدة والتقىد بأحكامها.

إيران .. والهروب الروسى:

تسعى روسيا منذ فترة الى اعادة ترتيب علاقاتها مع بعض القوى الخارجية. فى محاولة للتفاعل الإيجابى مع البيئة الدولية، التي تموج بتغيرات تبدو رغبة فى عودة الاعتبار لدورها على المسرح العالمى. من خلال وسائل متباينة. أبرزها بناء علاقات وتحالفات تستند الى جملة من المصالح الاستراتيجية. مستفيدة من قدراتها العسكرية وطموحاتها السياسية وامكانياتها الواعدة فى الاقتراب من القضايا الحيوية المطروحة. وهذه المكونات تقترب أحيانا وتتباعد فى معظم الأحيان. فهي ذات سمات مضطربة، بحكم المتغيرات المتسارعة فى الأجواء المختلفة. وهو ما أدى الى صعوبة التوصل لتوازنات تضمن ضبط الخلل فى المعادلات التي تدخلها موسكو. حتى بدت تصرفاتها تشي بالازدواجية والغموض. ولعل ما يحدث فى العلاقات بين موسكو وطهران حالياً بشأن البرنامج النووى الإيرانى ينطوي على مؤشرات كثيرة تكشف أجزاء من ملامح هذا التذبذب الذي سوف يؤدي استمراره على هذا المنوال الى إحراج روسيا الساعية الى امتلاك هيبتها على الساحة الدولية. فى حين حذرت دوائر متعددة من احتمال أن يقود التعاون الروسى مع ايران فى المجال النووى الى امتلاك الأخيرة هذا السلاح كرادع مهم. وخلال السنوات الاخيرة بدت طهران جزءاً فى منظومة حسابات موسكو الخارجية. تأسيساً على أهميتها الاستراتيجية التي تنبع من دورها المؤثر فى التوازنات الجارية فى بحر قزوين، فضلاً عن المزايا العالية التي توفرها علاقة مع دولة تقع فى خاصرتها الجنوبية وتبدو قريبة من الساحة الأفغانية التي تكبدت

موسكو على أراضيها خسائر مختلفة وتعمل واشنطن على ترتيب أوضاعها الاستراتيجية بصورة محكمة.

كما أن هناك أهمية أخرى لإيران في تقديرات روسيا تجاه الشرق الأوسط بعامة، الذي يتعرض منذ فترة لعملية تفكيك بقيادة الولايات المتحدة، بهدف إعادة تركيب هياكله وفقا لرؤى جديدة. من هنا فالتعاون المشترك بين موسكو وطهران، يتجاوز محددات البعد العسكري. الأمر الذي أوقع روسيا بين شقي رحى مصالحها الحيوية واعتباراتها الاستراتيجية مع واشنطن، ومدى ما تمثله طهران من مدخلات استراتيجية لموسكو، الأمر الذي أفضى إلى شيء من المراوحة السياسية. وفي هذا السياق، تبدو تفاصيل المشروع النووي الإيراني كثيرة ومتشعبة ودقيقة. والدور الروسي في بناء مفاعل بوشهر متعدد ومكوناته متباينة. ورابطها الرئيسي أن موسكو هي اللاعب الأول في هذا المجال، وقامت بخطوات عميقة لاستكمال هذه المحطة. فبرغم التذبذب الروسي والضعوط الأمريكية، فإن ممثل موسكو في الوكالة للطاقة الذرية بفيينا أوضح مؤخرا أن بلاده تؤكد استمرار التعاون السلمي مع إيران. الأمر الذي يتناقض مع المعلومات التي ذهبت الى وقف هذا التعاون. وقال الممثل الروسي في الوكالة الدولية، إن أمريكا لا يمكنها التأثير في مسار المحادثات بشأن إيران بشكل غير منطقي، وأن طهران مصممة على مواصلة التعاون وبناء محطة بوشهر، ما دامت الأنشطة النووية السلمية الإيرانية مستمرة. واعتبر الكسندر روماننتسيف رئيس الوكالة الروسية للطاقة الذرية أن الهجوم على هذا التعاون بمثابة "منافسة غير شريفة في المجال الذري". كما أكد الرئيس فلاديمير بوتين خلال لقائه مع كمال خرازي وزير خارجية إيران في 17 مايو 2004، على تطور علاقات بلاده مع طهران "على أساس صلب" وأن الجانبين يلتزمان بمبادئ المعاهدة التي تم توقيعها عام 2001 "نصاً وروحاً". بل إن مسئولين في إيران أكدوا اقتراب البدء في محادثات حول مشاركة روسيا في انشاء المفاعل الثاني لمحطة الطاقة النووية في بوشهر.

وتقوم الوحدة الثانية على مفاعل الماء "في.في.إي.ار.1000"، الروسي الصنع. لكن روماننتسيف نفى في 11 يوليو 2004، قيام موسكو بأي محادثات حاليا حول امكانية تصدير الوقود النووي الى المفاعل الإيراني الأول في خريف العام المقبل.

وفي حالة عدم تزويد المفاعل بالوقود في هذه الفترة سيعني عدم اكمال العمل في الموعد المقرر. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المفاعل في ديسمبر 2005، وعن خلافات اللحظة الأخيرة لتوقيع الاتفاقية الخاصة بإعادة الوقود النووي الإيراني المستخدم أكد رئيس اللجنة الفيدرالية الروسية إن هذه المسألة "لم تحل بشكل نهائي حتى الآن" وذلك لعدم الاتفاق بعد على الأجور التي يتوجب على إيران دفعها لروسيا لقاء معاملة الوقود المستخدم وخزنه والتي تقدر حسب رأيه ما بين 600 إلى 1500 دولار للكيلو الواحد.

أما إنتاج الطاقة الكهربائية فيه فسيكون في العام 2006. وفي هذا المجال، أوضح روماننتسيف أن توقيع الاتفاقية الروسية الإيرانية، الخاصة بإعادة الوقود النووي المستخدم الى روسيا سيتم في اطار زيارته لطهران في نهاية خريف العام الحالي 2004. وفي اعتقاد بعض الخبراء أن هذه محاولة لتهدئة المخاوف الأمريكية من احتمال استخلاص العلماء الإيرانيين مادة البلوتونيوم تمهيدا لاستخدامها في إنتاج رؤوس نووية. واللافت للانتباه أن التراجع الذي ظهر أحيانا في جملة المواقف الروسية ناتج عن سلسلة من الضغوط الغربية التي تستهدف البرنامج النووي الإيراني. فقد أعربت واشنطن مرارا عن قلقها. وتعمل منذ فترة على احالة الملف إلى مجلس الأمن. وقال سكوت مكليان المتحدث باسم البيت الأبيض في 27 يونيو 2004، "أعتقد أن قرار إيران استئناف إنتاج أجهزة الطرد المركزي ربما يقنع الدول الأخرى بضرورة بحث هذه القضية بجدية"، في إشارة إلى التردد الروسي. كما حدث مزيد من التشدد في المواقف الأوروبية، خاصة من قبل فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وهي الدول التي تعهدت في اكتوبر 2003، باغلاق ملف إيران في

يونيو 2004. وقدمت الدول الثلاث مشروعاً لمجلس محافظي الوكالة الدولية في اجتماعه الأخير بفيينا في شهر يونيو 2004، وأبقى في مضمونه الملف الإيراني مفتوحاً، على الأقل لبضعة أشهر. وانتقد قرار للمجلس ما أسماه "إخلال إيران بتعهداتها" وطالبها بتعاون أكبر لكي تتمكن الوكالة من الاستنتاج أن برنامج طهران "مدني بحت ولا يشكل غطاء لتصنيع قنبلة نووية". وفي سياق الحملة الأمريكية دعا مجلس النواب روسيا (والاتحاد الأوروبي واليابان) إلى قطع علاقاتهم التجارية مع طهران للحد من طموحاتها النووية. من هذه الزاوية، كانت موسكو قد أعلنت أنها ستوقف شحن أي وقود لمحطة بوشهر لحين توقيع إيران على اتفاق (وثيقة) حول إعادة الوقود المستنفذ، التي تأجلت أكثر من مرة. وتأتي أهمية التوقيع على الوثيقة من ارتباطها بتشغيل أول مفاعل بطاقة 1000 ميجاوات في بوشهر.

ومن المنتظر نقل الوقود بحراً إلى إيران لتشغيل محطة بوشهر. كما ستتم إعادة الوقود إلى مركز تخزين في سيبيريا بعد عشر سنوات تقريباً من الاستخدام. وأدى التجاوب الإيراني مع حسابات موسكو إلى زيادة الثقة المتبادلة، في وقت توقعت أوساط سياسية أن تشهد العلاقات توتراً، بسبب ما يبدو من تراجع روسي في المشهد النووي الإيراني. وتولد اقتناع لدى موسكو بعدم الشك في أي تصرف غير أمين لدى طهران، التي تفهمت بدورها ما طرأ من تعقيدات على مجمل التقديرات الروسية. وحاولت التعامل مع الضغوط الواقعة عليها من قبل دوائر مختلفة بواقعية حتى يتسنى تفويت فرصة التعجيل باستهداف البرنامج الإيراني.

والقول الخاتم، إن مسألة ازدواج المعايير الغربية في التعامل مع مختلف قضايا العالم، وعلي الرغم من أننا ضد انتشار الأسلحة النووية، فإن تحقيق هذا الإخلاء يجب أن يتم بشكل عادل ومتوازن، ويطبق علي الجميع علي قدم المساواة وتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل. ولا يعقل أن تتعرض إيران، وحدها، لكل هذه الضغوط الدولية التي تتعرض لها لمجرد الاشتباه في أن لديها مشروعاً لتطوير أسلحة نووية، بينما تترك إسرائيل حرة تماماً من أي ضغوط برغم أنها تملك مفاعلات نووية، وقامت بالفعل بصنع أسلحة نووية، وتشير التقديرات إلى أنها تكسب أكثر من 200 رأس نووي تمثل عامل تهديد وابتزاز لدول المنطقة، وهو تهديد يمكن أن يطول بعض الدول الأوروبية التي يصل إليها مدي الصواريخ التي تملكها إسرائيل.

إن العدل في العلاقات الدولية هو الذي يكفل الاحترام للقواعد التي تدار علي أساسها وللمنظمات الدولية التي ترعي هذه القواعد، وأبسط قواعد العدل هو أن تكون البداية في أي عملية تطهير لمنطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، هي إسرائيل النووية فعلاً، وليس إيران التي يشتبه في أنها تسعى لأن تتحول إلى قوة نووية في المستقبل، أما إذا أصرت الدول الكبرى ومعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية علي الضغط علي إيران، وترك إسرائيل حرة تماماً، فإن هذا لن يؤدي إلا إلي المزيد من محاولات الالتفاف علي حظر انتشار الأسلحة النووية، والمزيد من الحنق الشعبي في المنطقة علي إنعدام العدالة الدولية بكل ما يعينه ذلك من تأثير سلبي علي السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.